الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة السياسات السكانية
والمغتربين والهجرة

الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP)

تحضيراً للاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2-3 أغسطس 2016

البيان الختامي

إن السادة المسئولين ممثلي الدول العربية* المشاركين في الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (مرفق قائمة المشاركين)، الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة) بمقرها بالقاهرة يومي 2 و3 أغسطس/ آب 2016، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، وذلك في إطار التحضير للاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين والذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 سبتمبر/ أيلول 2016 بنيويورك على هامش أعمال دورتها الواحدة والسبعين:

- إيماناً بأهمية تضافر الجهود إقليمياً ودولياً للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين وإيجاد حلول لمعالجة الأسباب الجذرية التي تسببت في زيادة هذه التحركات،
- وحرصاً على التنسيق العربي في المحافل الدولية التي تناقش قضايا الهجرة واللجوء بصفة عامة وخصوصاً في الوقت الراهن الذي تمر فيه المنطقة العربية بتطورات غير مسبوقة على صعيد تدفقات الهجرة واللجوء،
- ووعياً بتزايد عمليات الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة واللجوء في المنطقة العربية عبر الطرق البرية والبحرية، وذلك برغم الجهود التي تبذل لوقف هذه التدفقات، ووعياً كذلك بخطورة اضطرار المهاجرين واللاجئين إلى سلك طرق غير آمنة للهروب من النزاعات والاستعانة بشبكات التهريب مما قد يؤدي إلى وقوعهم في أيدي تجار البشر وما يستتبعه ذلك من تعرضهم لانتهاكات جسيمة لحقوقهم وكرامتهم الإنسانية،
- وإدراكاً لأثار النزاعات على المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في البلدان التي تمر بأزمات،

* تم تمثيل الدول العربية من قبل: نقاط اتصال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في الجهات المعنية على مستوى كبار المسئولين، والجهات المكلفة من الدول الأعضاء بالمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى بنيويورك.

- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة واللجوء وأوضاع المهاجرين واللاجئين وحقوقهم لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وتداعيات سياسية وأمنية خاصة على دول الجوار المستقبلة لأعداد هائلة من النازحين واللاجئين وعلى المستويات الإقليمية والدولية،
- وحرصاً على تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، واستنفاذ الموارد في بعض البلدان وارتفاع نسب البطالة والتسبب بخلق موجات جديدة من الهجرة،
- وتأكيداً على خصوصية كل منطقة إقليمية وكل دولة من دول العالم بما يحتم مراعاة ذلك عند صياغة الاتفاقات العالمية ووضعها بطريقة تحترم هذه الخصوصية، خاصة لجهة منع التوطين في البلدان طبقا للقوانين والتشريعات الوطنية،
- وبعد الاطلاع على العروض التي تم تقديمها، والأفكار والمقترحات التي تضمنتها مداخلات السادة المشاركين في الاجتماع، والمناقشات التي دارت على مدى يومي الاجتماع،

يوصون بما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للاجئين:

1. إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والصراعات التي تسببت في زيادة أعداد اللاجئين.
2. التأكيد على ضرورة وضع رؤية متكاملة لمعالجة أزمة اللجوء تعمل على حل الأسباب الجذرية لها، لمساعدة الأشخاص الذين يفرون من الأزمات وتوفير حياة آمنة وكريمة لهم ولأسرهم بطريقة تحافظ على أمن الدول وسيادتها تمهيداً لعودتهم إلى بلدانهم.
3. وفي ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، يجدد المشاركون إدانتهم لدولة الاحتلال بسبب استمرار معاناة اللاجئين ويحملون إسرائيل مسئولية هذه المعاناة الطويلة وخاصة جريمة اقتلاعهم من وطنهم، ويدعون المجتمع الدولي وخاصة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى تحمل مسئولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويؤكدون على حقهم في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، والعمل على تقديم دعم أكبر للدول التي تستقبلهم لا سيما مع حالة اللجوء الجديدة للفلسطينيين من سوريا.

ثانياً: فيما يتعلق بتقييم العوامل الدافعة للهجرة – بصفة خاصة التحركات الكبيرة – وإلقاء الضوء على الإسهامات الإيجابية للمهاجرين:

1. التأكيد على أن التحركات الكبيرة للمهاجرين هي تدفقات الهجرة التي تتم بطريقة غير نظامية وتضم مهاجرين ولاجئين.
2. التأكيد على أن الأسباب الدافعة للهجرة النظامية من الدول العربية هي في أغلب الأحيان أسباب اقتصادية واجتماعية، فالفقر والبطالة يعدان من أهم هذه الأسباب، وبالتالي سيكون لتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 تأثيراً على الهجرة من المنطقة العربية، وخاصةً هجرة الكفاءات.
3. من ناحية أخرى، يؤكد المشاركون على أن للمهاجرين إسهامات إيجابية سواء في دول المنشأ أو في دول المقصد، فتحويلات المهاجرين واستثماراتهم وقيامهم بنقل خبراتهم ومعارفهم تلعب دوراً في تنمية دول المنشأ، كما أن للمهاجرين دوراً كبير في تنمية دول المقصد كذلك، ويطالبون بحق الدول بالاستفادة من تحويلات مواطنيهم وعدم استعمالها كوسيلة ضغط سياسية.
4. التأكيد على أن تعزيز القنوات الشرعية للهجرة وإتاحة فرص للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من شأنه أن يقلل من الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية.
5. التأكيد على الاستفادة من الكفاءات العربية في المهجر التي تعتبر ثروة قومية ودولية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلاؤها مكانة متميزة ضمن الخيارات الاستراتيجية التنموية للبلدان العربية.
6. تشجيع المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان المنشأ، وكذلك المبادرات الفردية التي يتقدم بها المهاجرون العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية في مختلف المجالات.
7. تثمين الاحتفالات السنوية التي تنظمها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء بمناسبة يوم المغترب العربي في 4 ديسمبر/ كانون أول من كل عام، والتي يتم خلالها تكريم رموز الجاليات العربية المقيمة بالخارج ورؤساء منظمات المجتمع المدني الخاصة بهم.

ثالثاً: فيما يتعلق بالعمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح:

1. التأكيد على مبدأ التضامن الدولي مع الدول المضيفة للمهاجرين وعلى أهمية تكاتف جهود جميع أطراف المجتمع الدولي في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح، وبصفة خاصة عند التعامل مع التدفقات الكبيرة للاجئين ومواجهة الزيادة في وتيرة الهجرة بطريقة غير نظامية، وذلك بطريقة تحافظ على أمن الدول واستقرارها ومصالحها الحيوية وتحافظ في نفس الوقت على الكرامة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين.

ويجب أن تستند السياسات الوطنية والتعاون الدولي في مجال الهجرة على الحوار وتبادل المعلومات حول الهجرة واللجوء وفوائد الهجرة ومساهمات المهاجرين، وتعزيز فرص الهجرة الشرعية.

2. التأكيد على وجود تداعيات كبيرة للجوء على مختلف جوانب الحياة في الدول المضيفة، فهناك أعباء سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وتنموية، مما يفرض مسؤوليات حماية قد تعجز بعض الدول عن تحملها منفردة. ولذا تبرز أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لمواجهة تداعيات تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين على دول المنشأ والمقصد والعبور وكذلك على المهاجرين واللاجئين أنفسهم، وذلك بما يتوافق مع مبدأ المسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

3. ضرورة تعزيز التعاون والدعم والتضامن الدولي مع البلدان والمجتمعات الأكثر تضرراً من التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، والتعرف على المشاكل التي تواجهها تلك الدول ومساعدتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها واحتواء الوضع الإنساني الذي أصبح يفوق قدراتها. ويجب أن يتم هذا عن طريق: زيادة المساعدات الدولية ليس فقط الإنسانية ولكن أيضاً الموجهة للتنمية ودعم الاقتصاد، وزيادة القدرة على الاستجابة للأزمات والعمل على وضع خطط للعودة بالتعاون مع الجهات المعنية والاستثمار في دول المنشأ تسهيلا للعودة، إلى جانب زيادة فرص استقبال اللاجئين وفقاً للاتفاقيات والتعهدات الدولية لتخفيف الأعباء عن بلدان اللجوء الأول، وإتاحة قنوات شرعية للهجرة.

4. التعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين والمهاجرين العالقين، وتقديم الدعم اللازم لهذه المنظمات للقيام بدورها وذلك وفقاً للقوانين والتشريعات الوطنية للدول.

5. وفي هذا الإطار، يثمن المشاركون جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وخاصة إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة لاستحداث الآليات التي تساعد على التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية العاملة وذات الصلة بمجال الهجرة الدولية وكذلك مع الدول العربية (مثل: إنشاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، واللجنة التنسيقية العربية الأفريقية المعنية بالهجرة (TCCM)، بالإضافة إلى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP))، كما يشيدون بجهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة.

6. التأكيد على أهمية قيام جميع الجهات الفاعلة من دول ومنظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالعمل معاً لإدانة ومكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز. وفي هذا الإطار، يدعوا المشاركون إلى حماية حقوق الجاليات العربية بالخارج ويدعمون مقترح الأمين العام للأمم المتحدة بإطلاق حملة عالمية تقودها الأمم المتحدة لمكافحة كراهية الأجانب وترتكز على تشجيع التواصل المباشر بين المجتمعات المضيفة من ناحية واللاجئين والمهاجرين من ناحية أخرى. وكذلك دعم جهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة.

رابعاً: فيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين واحترام القانون الدولي:

1. التأكيد على ضرورة مشاركة كل الدول العربية باستقبال الأشقاء العرب من الدول التي تعاني من مآسي النزاعات المسلحة، وتقديم كافة أشكال الدعم لهم وفقاً لأسس الأخوة العربية، وبما تمليه واجباتها ومسئولياتها السياسية والأخلاقية تجاه أزمة اللاجئين والنازحين، كل حسب قدراته، مع التأكيد على اتخاذ التدابير والإجراءات التي تصون أمنها ومواطنيها ووفقا للتشريعات والقوانين الوطنية لتلك الدول.

2. الإشادة بالجهود التي تبذلها الدول العربية والإسهامات التي تقدمها سواء من خلال استضافة العدد الأكبر من اللاجئين (حيث يوجد في المنطقة 52.2% من مجموع اللاجئين في العالم منهم اللاجئون الفلسطينيون) أو توفير التمويل لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم من خلال مؤتمرات المانحين وعلى رأسها المؤتمرات الدولية لدعم الوضع الإنساني في سوريا التي عقدت في دولة الكويت في أعوام 2013 و2014 و2015 وكذلك في مؤتمر لندن 2016 والذي شاركت دولة الكويت في رئاسته.

3. إيلاء اهتمام خاص بأوضاع الدول العربية المستقبلة للاجئين وتقديم المساعدة اللازمة لهذه الدول لتمكينهم من التعامل مع الأعداد الكبيرة للاجئين بصورة سليمة، وذلك من خلال: إعداد برامج لبناء قدرات العاملين في الجهات التي تتعامل مع اللاجئين، ومساعدة الدول المستقبلة على تحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتقديم المساعدات اللازمة لهم، وإنشاء مشروعات تنموية توفر فرص عمل للاجئين وللمجتمعات المضيفة.

4. دعوة الدول لتقاسم الأعباء والإيفاء بالتعهدات وزيادة الدعم للدول العربية التي تستقبل اللاجئين من خلال تعزيز الدعم الثنائي.

5. تبني نهج إنمائي شامل يعمل على النهوض باللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم ويساعد على تحقيق الأهداف المدرجة على خطة التنمية المستدامة 2030، وليس فقط التركيز على الاستجابة الآنية لاحتياجات اللاجئين، ودعوة المانحين الدوليين إلى تقديم الدعم إلى خطط التنمية الوطنية.

6. الحث على اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

7. العمل على دعم وتحقيق التنمية وإعادة الإعمار في مناطق عودة النازحين واللاجئين متى توفرت الظروف الملائمة .

خامساً: فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 وتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين:

1. التأكيد على أن الهجرة الدولية تمثل واحدة من المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك لابد من إدماجها في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية.
2. يجب أن يرتكز الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على عناصر جيدة لحوكمة الهجرة.
3. التأكيد على أن إدارة الهجرة، بما في ذلك التحركات الكبيرة، تتم بطريقة أفضل من خلال: تبني نهج قائم على احترام حقوق الإنسان، ووضع سياسات قائمة على الأدلة والبيانات، وبناء شراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة.
4. يجب أن يتسق الاتفاق العالمي مع الهدف 10.7 (تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسئولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة) من أهداف التنمية المستدامة 2030، ومن شأن ذلك أن يسهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورفاه المهاجرين والمجتمعات، ويعالج الأبعاد الخاصة بالتنقل في الأزمات، ويسعى للهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة.
5. أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المنشأ والمقصد بشكل عام على حد سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المنشأ، وفي نفس الوقت توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي في دول المقصد. ومن هذا المنطلق يؤكد المشاركون على أهمية:

أ. إتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط معقولة تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على الكرامة الإنسانية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة.

ب. اخذ الهجرة في عين الاعتبار في خطط التنمية الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي.

ج. وضع سياسات وطنية خاصة بالهجرة وكذلك سن قوانين ذات صلة.

د. قيام دول المقصد بوضع سياسات ناجعة بما يتوافق مع قوانينها وبما يؤدي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم.

سادساً: فيما يتعلق بمعالجة الأوضاع الهشة للاجئين والمهاجرين أثناء رحلتهم من دولهم الأصلية إلى الدول التي يصلوا إليها:

1. التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم بغض النظر عن الوضع القانوني لهم، فاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة الإنسانية للجميع أمر بالغ الأهمية ويجب أن يتم أخذه في الاعتبار في الاجتماع رفيع المستوى وفي الاتفاقين العالميين كذلك.
2. التأكيد على عدم تجريم الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير نظامية لأسباب قاهرة مع محاربة عصابات التهريب وتجريمها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية.
3. حث الأطراف المختلفة على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم، بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك في ظل استمرار مآسي غرق المراكب التي تقل هؤلاء المهاجرين.
4. التعامل مع النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم على النوع الاجتماعي بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، وهذا يحتاج إلى جهود إضافية من قبل الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.
5. التأكيد على أن عدم انطباق تعريف اللاجئ على العديد من المهاجرين لا يعني عدم تعرض بعض هؤلاء للمخاطر سواء في دولهم الأصلية أو دول العبور أو دول المقصد أو أثناء العودة. وقد لا يتلق هؤلاء المساعدة والحماية التي يحتاجونها دائماً، ولذلك فإنه من الضروري إيجاد نهج قائم على تلبية الاحتياجات أولاً وفق مقاربة حقوقية تعمل على تقديم المساعدة لهؤلاء الأشخاص.
6. تضمين النوع الاجتماعي في جميع الخطط والسياسات وبرامج العمل التي تستهدف حماية ودعم اللاجئين والنازحين، وتصميم سياسات تتلاءم مع ظروف واحتياجات ومشكلات المرأة.

سابعاً: المتابعة:

في ختام الاجتماع، ثمَّن المشاركون الدور الذي تقوم به عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة) بصفتها الأمانة الفنية لها، وتم الاتفاق على ما يلي:

1. رفع الوثيقة الختامية الصادرة عن هذا الاجتماع إلى البعثات الدبلوماسية في نيويورك والاسترشاد بها عند إعداد بيان المجموعة العربية الذي سيتم إلقائه في الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة

للاجئين والمهاجرين يوم 19 سبتمبر 2016 بنيويورك، وكوثيقة استرشاديه للدول العربية لدى إعدادها للمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

2. المشاركة الفاعلة في المشاورات الجارية لكل من الاتفاق العالمي بشان تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، وحث البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في نيويورك على التنسيق فيما بينها بهذا الشأن.

3. قيام عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة بالمتابعة بصورة دورية على المستوى الإقليمي العربي لما يتم الاتفاق عليه في الإعلان الذي سيصدر عن الاجتماع العام رفيع المستوى حول التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة والمشاورات الجارية لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض.